

انتخابات 2018

إلى الصناديق دُر... هناك تحسم الأحجام النيابية

عند الساعة السابعة من صباح غد الاحد، تُفتح صناديق الاقتراع لانتخاب 128 نائباً. نواب لن يغيروا جوهرياً في خريطة القوى المسيطرة حالياً على المجلس النيابي، ويمكن افتراض ان اغليتهم بانت اسماؤهم معروفة قبل السادس من ايار. هي الانتخابات الاولى التي تجري وفق النظام النسبي، ووفق تحالفات لا تراعي سوى المصالح الانتخابية

إيلي الفرزلي

ساعات قليلة وتبدأ المعركة الانتخابية، التي ستجري للمرة الأولى في تاريخ لبنان وفق قانون نسبي ملبنن، اختُرع ليراعي التوزيع الطائفي والمناطقى لمجلس النواب، من دون أن تغفل اللجنة العتالة» النيابية، مصالح القوى السياسية التي رجحت على غيره من القواطين. بدأ ذلك في توزيع الدوائر الانتخابية والصوت التفضيلي الواحد على اساس الدائرة الصغرى (القضاء).

ولأنه لم يبق من بين السياسيين من لم يرحم القانون الانتخابي، فقد صار جلياً أن المهمة الأهم والأصعب على جدول أعمال المجلس الجديد ستكون الاتفاق على قانون انتخابي جديد، علّه هذه المرة يكون قادراً على تأمين العدالة والمساواة بين جميع اللبنانيين ويكون قادراً على تأمين الاستقرار السياسي والثبات القانوني، إذ لم يعد مسموحاً أن يُقر قانون لكل انتخابات.

بدأ من منتصف ليل الجمعة - السبت، تتوقف حملات التجيش الطائفي والمناطقى والسياسي، فيركن الجميع إلى ما ستفرزه الصناديق من نتائج، ستعيد، ولو نسبياً، ترتيب الأحجام السياسية التي نغخت أو حُجّمت بفعل القانون الأثري.

المعركة غير متكافئة. فموارد السلطة الموسوعة بتصرف 16 وزيراً مرشحاً، وإحزابهم وتياراتهم، لغت المساواة بين المرشحين. هيئة الإشراف على الانتخابات أعلنت بنفسها أنها عاجزة عن مراقبة المرشحين، وخصوصاً أهل السلطة، لأن القانون لا يسمح لها بذلك (...). وهي بالتاكيد لن تكون قادرة على ضبط التدخل العتني للأجهزة الأمنية لمصلحة لوائح السلطة. إذا كان إجمالي الإنفاق الممكن قانوناً في الانتخابات الحالية يصل إلى 700 مليون دولار، فإن تلال الأموال النقدية الموجودة في المكاتب الانتخابية، والتي تستعمل لشراء

المستقبل يحذر من حصول حزب الله وحلفائه على ثلث مجلس النواب

التيار يخوض معركة الرئاسة على هامش الانتخابات النيابية

الذمم، بعيداً عن القدرات الرقابية لهيئة الإشراف على الانتخابات، تُؤكّد أن الرقم الفعلي للإنفاق الانتخابي لن يقل عن مليار دولار. مليار دولار تكلفة الانتخابات النيابية في بلد مفلس يستعدي الأموال في المؤسسات الانتخابية ويعاني من شبح التحويل الخارجي للأحزاب. لكن الأخيرة كان لديها الحل. رجال الأعمال الطامحون إلى

الحصانة النيابية كثر. وهؤلاء لا مشكلة لديهم بالتضحية بالفئات لتمويل اللوائح أو شراء الترشيح من رئيس هذا الحزب أو ذاك.

الهدف أسمى من المال. هي الانتخابات رجال الأعمال والممولين، الذين لو تمكنوا جميعاً من الفوز بالمعدد النيابي، فسيتشكلون مع أقرانهم الحاليين، نحو 43 بالمئة من عدد نواب المجلس الجديد. هذه السمة ستكون هي الطاغية على حساب التشريع والرقابة، ما سيفرض تغييراً تدريجياً في مجلس النواب، من مجلس مشرعين الى مجلس رجال أعمال ومنتولين.

سياسياً، يركّز تيار المستقبل في خطاباته على التحذير من حصول حزب الله وحلفائه على 43 نائباً يشكلون ثلث مجلس النواب. حسية بسيطة تُؤكّد أن حزب الله وحركة أمل والمردة والقوى الديموقراطي والمستقلين من حلفائهم، ليسوا بعديين عن تحقيق هذا الرقم. أحمد الحريري حذر من السماح بذلك، لأنه بحسب قوله بشكل شرعية لقرصنة الحزب على مرافق الدولة، وبالتالي التحول من السيطرة على البلد بالسلاح غير الشرعي إلى السيطرة عليه من ضمن المؤسسات.

أما حزب الله، فيخوض الانتخابات مستنداً إلى قدرته، مع حليفته حركة أمل، على رفع الحاصل الانتخابي في الدوائر المشتركة، بما يصعب مهمة المنافسين، ولا سيما في الجنوب. لكنه، في المقابل، يخوض

معارك شرسة للمرة الأولى، وخاصة في عرينه بعلبك ـ الهرمل، ساعياً إلى حصر الخرق بمقعد واحد أو بمقعدين من عشرة، مستعيناً بذلك باتهام خصومه بأنهم حلفاء داعش والنصرة، مقابل اتهامه من هؤلاء باستغلال دماء الشهداء وسلاحه للسيطرة على المنطقة. أما المعركة الاستثنائية التي لا تزال نتيجتها غير واضحة، فيخوضها الحزب في دائرة كسروان جبيل بمرشح ملتزم، ومن دون حليفه التيار الوطني الحر، صاحب التمثيل الأكبر في المنطقة، والذي فضّل التحلي عن حليفه بذريعة أنه ليس «رئبحا» في منطقة تضم ثقالاً مارونيا هو الأكبر في لبنان وتمثّل بسبعة مقاعد مارونية.

كما حزب الله، فإن كلاً من أمل والمستقبل والتيار الوطني الحر يواجهون تحدياً جديداً يتمثّل بتوزيع الأصوات التفضيلية في اللوائح التي يشاركون فيها باكثر من مرشح. تلك معركة ستؤدي بالنتيجة إلى كشف القدرة التجريبية لكل حزب بشكل دقيق، ما سيؤشّر إلى الأحجام الفعلية للأحزاب.

في المقابل، يخوض المستقبل معركة الحفاظ على كتلة كبيرة في مجلس النواب. وبالرغم من أن هذه الانتخابات ستبقي على زعامة الحريري للطائفة السنية، إلا أنها ستؤدي إلى انتهاء مرحلة احتكاره لتمثيل الطائفة، حيث

يتوقع أن يكون لمنافسيه حضور بارز في المجلس، وإبرزهم نجيب ميقاتي وعبد الرحيم مراد وأسامة سعد وجهاد الصمد وأشرف ريفي وفصل كرامي وجمعية المشاريع... كذلك سيكون «للمستقبل»، للمرة الأولى منذ عام 2000، غير متفرد بتمثيل بيروت أو طرابلس، وهما اللتان تشكلان النقل السنّي الأكبر في لبنان.

نعم، معركة زعامة الطائفة السنية، لا تُخاض فقط في دائرة بيروت الحر، صاحب التمثيل الأكبر في المنطقة، والذي فضّل التحلي عن حليفه بذريعة أنه ليس «رئبحا» في منطقة تضم ثقالاً مارونيا هو الأكبر في لبنان وتمثّل بسبعة مقاعد مارونية.

السابق نجيب ميقاتي أن ينطلق من طرابلس، بكتلة «وإرثة»، ليُكرّس نفسه «مرجعية» داخل طائفته وعلى المستوى الوطني. يرفع شعار «خصوصية قرار طرابلس» في وجه رئيس الحكومة سعد الحريري، الآتي من صيدا، لـ«بكرس» ابني البلد: ميقاتي بالدرجة الأولى، وأشرف ريفي بالدرجة الثانية.

انطلاقاً من هنا، أصبحت الشمال فواضع من خلال خطابات جبران باسيل أنّ «العهد» يخوض معركة ضدّ النائب السابق فريد هيكل الخازن، ومن خلفه تيار المردة، «وارث» مقعد ميشال عون، يُفترض أن يكون العميد المتقاعد شامل روكز. ولكنّ القوات اللبنانية تُعول على القانون النسبي، لتلج للمرة لـ«المستقبل»، ضدّ عبد الرحيم مراد في البقاع الغربي، يطبق تماماً

السابق زياد حواط. أما العنوان «الإهم»، فسبكون تشكيل درع وقاية في كسروان – جبيل حول الخنار السياسي للمقاومة، من خلال مُساعدة لأئحة التضامن على نيل الحاصل الانتخابي والفوز بمقعد حسين زعيتر.

للتيار الوطني الحر هدف عمل له طوال فترة الانتخابات. كتلة مستقلة وسطية تكون سنناً نيابياً للعهد، وتسمى كتلة لبنان القوي. لكنه في سبيل ذلك، رسم خريطة تحالفات لا ترتكب على قوس حزح عنوانها، على ما أعلن جبران باسيل من كسروان: إسقاط المخامرين على العهد. مع الجماعة الإسلامية ومع جمعية المشاريع. مع حزب الله ومع المستقبل. مع حركة أمل ومع «المجتمع المدني»، من دون نسيان المتمولين الحاضرين بقوة في لوائح التبار.

لم يصمد الاتفاق بين العونيين والقوات إلى حين الانتخابات النيابية. بعد الانتخابات الرئاسية ظهرت التفتقات، ففئات النتيجة أن تحالفات التيار التي اتسعت للجميع، لم تستخّن سوى القوات والمردة. الأخير يعود الخلاف معه إلى يوم رشح الحريري سليمان فرنحية لرئاسة الجمهورية. هذان الاستثناءان لا يمكن ربطهما سوى بمعادلة وحيدة: الانتخابات الرئاسية المقبلة والتي يسعى إليها سليمان فرنحية وسفير ججمع جبران باسيل، وحثماً غيرهم من الموارنة، وهم كثر. باسيل سيدخل إلى المجلس النيابي نائباً بعد محاولتين فاشلتين في 2005 و2009.

مع ذلك، فإن ججمع قد يكون الرابع الأكبر من القانون الانتخابي الجديد، حيث يتوقع أن يحصل على كتلة أكبر من كتلته الحالية.

أما حزب الخائب، التناهه بين المجتمع المدني والسلطة قبل أن يستسلم لمصلحته، فيتحالف مع القوات في زحلة وفي دائرة الشمال الثالثة، خلافاً لإعلانه سابقاً أنه سيخوض الانتخابات في وجه أركان السلطة.

الحزب التقدمي الاشتراكي، سيعود إلى مجلس النواب بكتلة أصغر من كتلة 2009، لكن ميتعبداً عن حليفه المستقل لمصلحة الاقتراب من «حزب الله» و«أمل» اللذين أديبا حرصاً استثنائياً على دوره وتمثيله أثناء مفاوضات قانون الانتخاب ومن خلال التحالفات وخصوصاً في العاصمة.

سمة انتخابات 2018 هي ما يسمى «المجتمع المدني». المصطلح الذي صار صفة عقب أزمة النفايات وبشرعية «الكتلة المسيحية الأقوى». هي «مبني معركة» وجودية بالنسبة إلى بطرس حرب. ولكن، في ما خض القوات اللبنانية وسفير ججمع، الهدف واضح: الشمال قلعة قواتية.

أما في دائرة كسروان – جبيل، فواضع من خلال خطابات جبران باسيل أنّ «العهد» يخوض معركة ضدّ النائب السابق فريد هيكل الخازن، ومن خلفه تيار المردة، «وارث» مقعد ميشال عون، يُفترض أن يكون العميد المتقاعد شامل روكز. ولكنّ القوات اللبنانية تُعول على القانون النسبي، لتلج للمرة لـ«المستقبل»، ضدّ عبد الرحيم مراد في البقاع الغربي، يطبق تماماً

ابراهيم الامين

ليست ليلة رأس السنة

الناس الخارجون من العاصمة باتجاه المناطق، يذهبون بغالبيتهم للمشاركة في الانتخابات النيابية. صحيح أن هوة الاستجمام لهم حصتهم. لكن الذين يريدون الاقتراع أو المقاطعة يعرفون أن غداً هو يوم مهم.

يوم مهم، لأن لبنان مقبل على تحديات غير مسبوقة. برضى أو بغير رضى أهله، وهي تحديات، لا تتصل هذه المرة بحجم الدين العام، أو بمصير مشروع إيماني أو تشكيلات إدارية. بل هي، متصلة هذه المرة، وأكثر من أي مرة، بموقع لبنان في المعركة الإقليمية - الدولية القائمة في المنطقة، والتي ترتفع فيها الأسقف إلى حيث لا شيء إلا السماء!

الأسئلة الكثيرة الخاصة بالعملية الانتخابية قد توجي بأن الناس لاهية عما يجري حولنا، وبرغم أن الشعارات الانتخابية تستخدم ملفات المنطقة كأداة للتعبئة، إلا أن القوى السياسية، كما جمهورها، تتصرف فعلياً بأن الخيارات الانتخابية هي

الساعات المتبقية ليوم غد هي للاستعداد لوقائع ستدهمنا جميعاً، ومنه دون استثناء، ذات صباح قريباً

حكماً جزء من الخيارات السياسية الكبرى. وهذا ما يسهّل فهم التدخلات الخارجية في هذه الانتخابات، وما يجب فهمه أن هذا البلد يقوم على قواعد عمل ليست كلها من بنات أفكار اللبنانيين، ولا من عضلاتهم ولا من جيوبهم. وإذا بقي الجميع في حالة إنكار، فإن ما نُقبل عليه قريباً جداً سوف يجعل انتخابات الغد، كأنها «صباحية» متأخرة في أول يوم من السنة الجديدة.

غداً، الجميع سيشاركون في العملية السياسية. المقترح والمتنع على حد سواء. ولكل فعل نتيجته المباشرة. لكن الحقيقة التي سيعيشها الناس بعد الأحد الكبير، هي أن الأزمة الداخلية لم تكن متصلة بهذا القدر مع أزمة المنطقة. تعقدت الأمور وتداخلت إلى حدود صار بالإمكان القول، لا الادعاء أو الزعم، بأن اقتصاد لبنان رهن خياراته السياسية في المنطقة. وأن عيش الناس وأعمالهم رهن خياراتهم السياسية. وأن أحلامهم بالبقاء، هنا، أو الهجرة والبحث عن فرص في بلاد الأحلام، هي أيضاً رهن خياراتهم السياسية. كما أن مستقبل الآباء قبل الأبناء، هو فعلياً رهن هذه الخيارات السياسية. من قرر الاقتراع، سوف يدفع قريباً جداً ثمن ما اقترفت يداه. فلن تنفعه أبداً كل تبريرات تستند الى حكاية الزعبرة اللبنانية. سيرفع الذين رفضوا مساملة من صوّتوا لهم قبل تسع سنوات، أنهم إذا أعادوا الكرة، فسيجصدون المزيد. وهذا المزيد ليس إيجاباً في كل الأمكنة. سوف يحصل المتصقون بالخيار الأميركي - السعودي على نتائج قاسية تشمل الإحباط والتعب والنزف، إن هم اعتقدوا أن بإمكان الاستمرار بهذه الحالة



«عطلة الانتخابات» في المصارف:

قرار سياسي أم تعميم عادي؟

أقر منذ شهرين تقريباً) مادة ترمي إلى إعفاء المصارف من موجب تأدية الضريبة على ربح الفوائد المحقق من توظيفاتها لدى مصرف لبنان التي باتت تشكّل أكثر من نصف موجوداتها الإجمالية وتعّد مصدر الربح الرئيسي للمصارف. ينبغي مصدر آخر أي أساس لهذه الأحاديث، ويضعها في إطار التثرث المعتادة بين المصرفيين وتحليلاتهم، ويقول هذا المصدر إن القصة كلها أن جميعة المصارف تلقت استفسارات من إدارات المصارف عمّا إذا كانت المذكرة الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء «بالإقتال يومي الجمعة والاثنين تشمل المصارف، وكان رد الجمعية «أن هذه المذكرة موجهة للإدارات والمؤسسات العامة فقط، وبالتالي فإن هذين اليومين هما يوما عمل عاديين، ولا يوجد أي مبرر للإقتال. طالما أن هناك معاملات كثيرة تجريه المصارف مع زبائنها أو مع الخارج لا تتوقف بتوقف مصرف لبنان عن العمل».

(الأخبار)